

## كوسوفو (صربيا والجبل الأسود): إشراك النساء والأقليات في محادثات الوضع النهائي

في الذكرى الخامسة لقرار مجلس الأمن رقم 1325/2000 (القرار رقم 1325) بشأن المرأة والسلام والأمن، تدعو منظمة العفو الدولية جميع الأطراف المشاركة في محادثات الوضع النهائي لكوسوفو إلى ضمان إشراك النساء في المحادثات القادمة بهذا الشأن.

وتدعو منظمة العفو الدولية، بشكل خاص، إلى إشراك النساء في مجموعات العمل الخاصة بالخبراء، التي ستشكل جزءاً لا يتجزأ من العملية. كما تحض المنظمة على إشراك ممثلي الأقليات، ومنها طوائف "الروما" و "الأشكاليين" و "الإجيشياني"، بالإضافة إلى الأقلية الصربية، في تلك العملية.

وعقب تسلم الأمين العام للأمم المتحدة في 4 أكتوبر/ تشرين الأول تقريراً من مبعوثة الخاص المعني بالمراجعة الشاملة لكوسوفو، أعطى مجلس الأمن، في 24 أكتوبر/ تشرين الأول، موافقته على المضي قدماً بالمحادثات التي سيقودها المبعوث الخاص للأمين العام للأمم المتحدة، الذي يُرجح أن يكون الرئيس الفنلندي السابق مارتي أهيتساري، وستشارك فيها وفود من صربيا وكوسوفو. ووردت أنباء عن أن المحادثات ستبدأ في نوفمبر/ تشرين الثاني.

إن منظمة العفو الدولية تذكر جميع الأطراف، ومنها كوسوفو وصربيا والأمم المتحدة والاتحاد الأوروبي، بأن القرار رقم 1325 "يحث الدول الأعضاء على ضمان زيادة نسبة تمثيل المرأة في جميع مستويات صنع القرار في المؤسسات والآليات الوطنية والإقليمية والدولية لمنع النزاعات وإدارتها وحلها."

ولذا، فإن منظمة العفو الدولية تدعو جميع الدول الأعضاء في الأمم المتحدة المشاركة في المحادثات إلى التأكد من تنفيذ القرار 1325 بشكل فعال، وضمان تمثيل المرأة في المحادثات. كما تحض المنظمة على استخدام منظور النوع الاجتماعي، كما ورد في المادة 8 من القرار، التي تنص على إشراك النساء في جميع آليات تنفيذ اتفاقيات السلام، وعلى اتخاذ "التدابير التي تكفل حماية الحقوق الإنسانية للنساء والفتيات واحترامها، ولا سيما فيما يتعلق بالدستور والنظام الانتخابي والشرطة والقضاء". ومثل هذه التدابير يجب أن تتصدى لاستمرار الإفلات من العقاب على أفعال العنف التي تُرتكب بسبب النوع الاجتماعي، ومنا جرائم الحرب التي ارتكبت ضد النساء أثناء النزاع في كوسوفو وبعده.

وتؤيد منظمة العفو الدولية الدعوة التي أطلقتها شبكة النساء في كوسوفو، ومفادها أنه كي يمكن الوصول إلى حلول دائمة لمستقبل كوسوفو، ينبغي إشراك النساء في سيرورة الوضع النهائي للبلاد. وهناك العديد من المنظمات النسائية التي تشارك حالياً في العمليات السياسية وعمليات صنع القرار على مستويات مختلفة في كوسوفو وضمن جماعات عرقية مختلفة. وتشير منظمة العفو الدولية إلى أن النساء في شتى أنحاء كوسوفو ومن الجماعات العرقية كافة، يواجهن تمييزاً هائلاً في الحصول على الحقوق التي تكفلها المعايير الدولية التي أُدمجت في القوانين المحلية في كوسوفو.

كما تدعو منظمة العفو الدولية إلى إشراك ممثلي الأقليات في العملية، ومن بينها منظمات "الروما" و "الأشكاليين" و "المصريين"، التي دعت إلى توفير الضمانات اللازمة لحماية حقوق الأقليات، بما فيها الحق في الأمن وحرية التنقل في كوسوفو، وفي إجراء تحقيقات نزيهة ومحيدة في أعمال العنف العنصري والتمييز؛ ومن أجل التمثيل المتساوي والوصول إلى المؤسسات العامة والوصول على الحقوق الاجتماعية والاقتصادية، ومنها المسكن والتعليم والرعاية الصحية والعمل، بالإضافة إلى تقديم المساعدة المناسبة للأشخاص المهجرين داخلياً والعائدين.

## خلفية

### القرار رقم 1325

في 31 أكتوبر/ تشرين الأول 2000، اعتمد مجلس الأمن بالإجماع القرار رقم 1325 الخاص بالمرأة والسلام والأمن. ويعتبر العديد من الناس هذا القرار علامة بارزة تاريخية، تُظهر المرة الأولى التي يتعامل بها مجلس الأمن، في تاريخه، بهذه الجدية مع دور المرأة وخبراتها في سياق النزاع المسلح. ويدعو القرار الأمين العام للأمم المتحدة والدول الأعضاء وجميع الفاعلين المشاركين في وضع اتفاقيات السلام وتنفيذها إلى اتخاذ الإجراءات اللازمة.

وكانت منظمة العفو الدولية قد أصدرت تقارير حول التمييز ضد النساء والفتيات في كوسوفو، بما في ذلك الاتجار بهن داخل كوسوفو، وحول الظروف التي تجعل النساء والفتيات عرضة للاتجار بهن- ومن بين تلك الظروف: التمييز والعنف ضد المرأة وانعدام فرص التعليم والعمل. كما أصدرت المنظمة تقارير موسعة حول انتهاكات حقوق الإنسان وأفعال التمييز ضد أفراد الأقليات، ودعت مراراً وتكراراً إلى حماية حقوقهم المدنية والسياسية والاجتماعية والاقتصادية.

### محددات الوضع النهائي

لقد تم الاتفاق على إنهاء النزاع العسكري في كوسوفو بين أطراف اتفاقية كومانوفو العسكرية- التقنية في 9 يونيو/ حزيران 1999. وبموجب قرار مجلس الأمن رقم 1244/99 الذي أُقر في 10 يونيو/ حزيران 1999، ظلت كوسوفو تشكل جزءاً لا يتجزأ مما كان يعرف وقتئذ بجمهورية يوغسلافيا الاتحادية (المعروفة اليوم باسم صربيا والجبل الأسود). وقد نص قرار مجلس الأمن رقم 1244/99 على إنشاء إدارة مدنية مؤقتة تديرها بعثة الأمم المتحدة في كوسوفو (يونميك)، وعلى تواجد قوات حفظ السلام بقيادة حلف شمال الأطلسي (الناتو).

ومع أن مصطلح "الوضع النهائي" يُستخدم لبيان موضوع المحادثات القادمة، فإن قرار مجلس الأمن رقم 1244 يشير إلى ضرورة التوصل إلى "تسوية نهائية" لحل مشكلة "الوضع المستقبلي" لكوسوفو. ومن هنا، يمكن أن يُنظر إلى المحادثات القادمة على أنها جزء من سيرورة باتجاه النهاية.